

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الأولى 2019 - الدورة البرلمانية العادية (2018-2019) - العدد: 11

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 29 شوال 1440

الموافق 2 جويلية 2019

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 1 ذو القعدة 1440

الموافق 4 جويلية 2019

فهرس

- محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين ص 03
- إختتام الدورة البرلمانية العادية 2018 - 2019 .

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين
المنعقدة يوم الثلاثاء 29 شوال 1440
الموافق 2 جويلية 2019

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الثانية عشرة صباحاً

الموجودة حينها، كان تعداد شعبنا 8 ملايين، واليوم نحن في 42 مليوناً، ولكن من 8 ملايين كان هناك تقريباً مليونان من شعبنا مشردين عبر الوطن وكان لدينا 300.000 لاجيء في تونس والمغرب، و400.000 سجين في الجزائر وفرنسا، وكانت تحديات عظيمة جداً وكانت الخزينة فارغة!! وأعطي مثالا عن هذه التحديات بموضوع خاص، بعد الاستقلال في جويلية 1962 التحدي الأول هو تحدي الدخول المدرسي في سبتمبر 1962 وأكثر المعلمين حينها كانوا موظفين عند السلطات الفرنسية وغادروا مناصبهم، فتجند الشعب الجزائري والشباب وكل من كان حاملاً لشهادة نهاية الدراسة (Certificat de cours de fin d'études) يذهب ليدرس ويعمل، حتى لا يقولون عنا إننا لم نستطع فتح السنة الدراسية وتمّ مجابهة تحدي فتح السنة الدراسية بعد الاستقلال، وافتتحناها بكل نجاح، هذا مثال فقط. والشيء الأساسي أنه بعد 5 سنوات، في سنة 1967 بالضبط، كل الهياكل الإدارية التي كانت موجودة بقيت كما تركتها فرنسا، (Préfectures et sous-préfectures) الدوائر والدوائر الفرعية، البلدية (Président délégation spéciale)، ومنذ 1967 انطلقنا في بناء الدولة، وهذا ما أردت الحديث عنه

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.
السيد الوزير الأول؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
السيدة رئيسة مجلس الدولة؛
الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة؛
الأخوات والإخوة الصحفيون؛
السلام عليكم.

هذه الجلسة خاصة باختتام الدورة البرلمانية العادية 2018-2019 وبهذه المناسبة لرئيس مجلس الأمة كلمة - مثلما جرت عليه العادة - فأقول فيها بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛
صحيح، نحن حالياً في مرحلة من المراحل الصعبة التي تعيشها البلاد، ونحن على أبواب عيدي الاستقلال والشباب، وبهذه المناسبة نهني شعبنا، وفي نفس الوقت نتذكر استقلالنا في العام 1962، ضروري في هذه المناسبات تذكر مسيرة 57 سنة من الاستقلال، وأنا أتكلم هنا كمجاهد عايش الفترة وهذه المراحل.
في السنوات الأولى من الاستقلال، مع كل الصعوبات

كتجربة معيشة؛ بناء الدولة بدأنه من البلدية: قانون البلدية، ميثاق البلدية ثم قانون الولاية وميثاق الولاية بعد سنتين؛ وبعدهما الميثاق الوطني والدستور في 1976، وفي العام 1977 أول مجلس شعبي وطني منتخب، وهو الذي كان متوقفا في بداية الاستقلال، واستكملنا بناء الدولة واستغرقنا في ذلك 10 سنوات وكان شعارنا في ذلك الوقت هو الرجوع إلى القاعدة وبنينا دولة لا تزول بزوال الرجال، طبعاً ليس معنى هذا إعادة بناء دولة، اليوم لتدوم 10 سنوات ولكن بنينا دولة لا تزول بزوال الحكام.

(تصفيق)

صحيح، الآن بعد 20 سنة، وجاءت الانتخابات الرئاسية والعهد الخامسة، خرج الشعب في 22 فيفري وقال: «بركات» بكل مسؤولية وإخلاص وهدوء وتكوين سياسي عال وبشعارات المحافظة على الوحدة وكان الشعب مفخرة لنا كلنا وأعطي درسا حتى للعالم وفي نفس الوقت لما نادى بالوحدة.. (تصفيق) ونادى باستقرار البلاد ورفض التدخلات الأجنبية في شؤوننا، لا بد أن نكون في جنب هذا الشعب.

صحيح أن العهد الخامسة ألغيت ورفض الشعب تمديد العهد الرابعة، فما هو الحل؟ هنا تدخل الفريق قائد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وتحمل مسؤوليته كمؤسسة ووضع حدا لهذا؛ ونادى بتطبيق المادة 102 (من الدستور) وكل الناس ارتاحت لهذا، لأن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير.. (تصفيق).

كيف ولماذا هو سليله؟ لأنه مباشرة بعد الاستقلال وكثير من الناس لا يتذكرون هذا، في مؤتمر طرابلس، والكل كان متفقا على برنامج، اختلفنا حول المناصب فقط، ولكننا كنا جميعا متفقين حول البرنامج، وفي هذا البرنامج كان ما يسمى آنذاك (La reconversion de l'ALN) إعادة تحويل جيش التحرير، وقبل الاستقلال عُقد اجتماع في بوسعادة حول كيفية تسمية الجيش ليكون في نفس الوقت سليل جيش التحرير وجرت مناقشة كبيرة وتعددت الآراء ووصلوا إلى تسمية الجيش بعد الاستقلال بالجيش الوطني الشعبي، وقيل إنه لكي يكون حقيقة سليلا لجيش التحرير فلا بد أن يرتبط بالوطن وبالشعب.. (تصفيق) لأن هذه التسمية تختلف عن تسميات جيوش العالم كجيش أمريكا وجيش إنجلترا وجيش فرنسا، فهو جيش وطني شعبي وهو سليل

جيش التحرير الوطني بحق وجدارة واستحقاق وله الحق أن يساير الحراك والسيد رئيس الأركان في تصريحه الأول وقف مع الشعب وإلى جنبه ويرافق الحراك لغاية النجاح والنهاية، وعلى هذا لما تدخل وجاء تطبيق المادة 102 من الدستور مباشرة وبحكم الدستور فإن رئيس مجلس الأمة هو رئيس الدولة، سموه بن صالح أو صالح قوجيل أو أي اسم آخر فهذا هو الدستور، بن صالح هو رئيس الدولة، وما هي مهمته الدستورية؟ هي تنظيم الانتخابات الرئاسية، تذكرنا أنه مباشرة بعد تنصيب بن صالح كرئيس للدولة حدد تاريخ الانتخابات، في أجل 90 يوما، تلكم هي مهمته. صحيح أن الحراك والشعب نادى بالتغيير، ليس بتغيير الأشخاص فقط بل النظام لكي نصل إلى بناء الدولة، ونحن لحد اليوم لم نستطع الفصل بين الحكم والدولة في عملنا وخطابنا وممارساتنا، الدولة دولة والحكم حكم، الحكم يتغير والدولة تبقى، لأن الدولة للجميع، «الدولة ذخام اناغ إلكل» (تصفيق)، الدولة دارنا جميعا، والحكم يتغير برغبات الشعب، يعطي الأغلبية لهذا وغدا لذاك، ولكنه يجد دائما الدولة ومؤسسات الدولة؛ هذا هو الهدف الذي نحن ذاهبون إليه إن شاء الله.

يبقى الواقع، في هذه المرحلة هناك ما هو واقعي نأخذه بعين الاعتبار وهناك ما هو غير واقعي (L'irrationnel)، كيف نعالجه؟ سياسيا لا بد من معالجته، ولا نقول هذا غير معقول، ولماذا وصلوا لقول ذلك؟ ودورنا السياسي معالجة حتى ما هو غير معقول، لكي نفصل بين الأساس المفيد للبلاد والشيء الظرفي، أو المقصود أو الخلفيات، ونحن نلاحظ وجود خلفيات كثيرة، سنتجاوزها إن شاء الله، بالحوار.

في البداية - صحيح - كانت الأمور صعبة ولكنها بدأت تنضج اليوم، من خلال التوجيهات والخطابات التي يلقيها الفريق قائد صالح، الآن وصلنا إلى مرحلة، ونحن على أبواب عيد الاستقلال، إلى نافذة ربما ندخل من خلالها الباب الواسع للحوار الحقيقي الجاد والمسؤول، ويكون تفكيرنا فيه منصباً حول الجزائر فقط، ومستقبل البلاد والشعب، وما هي مكانة الجزائر في المحافل الدولية وضمن قضايا العالم الهامة، لذلك فعملنا هو المحافظة - كجزائريين جميعاً - على قرارنا السياسي، استقلالية القرار السياسي، ولا ندع مجالاً لأحد لكي يتدخل في شؤوننا الداخلية (تصفيق)؛ وقلت ذلك مؤخراً في زيارة إلى مجلس الشيوخ الفرنسي

المدني ومختصين ليسهروا عليها، وعندما نصل إلى هذا المستوى من الديمقراطية فهذه هي مناعة الجزائر الحقيقية، ولا أحد يمكنه التدخل في شؤوننا الداخلية، والشيء الذي يتخوفون منه هو تجربة الجزائر، فكما كانوا متخوفين منها بالأمس لما كانت مثالا لتحرير الشعوب فهم يتخوفون اليوم - في الخارج - من كونها قدوة في الديمقراطية، لأن الديمقراطية الحقيقية في الجزائر ستعكس من دون شك على بلدان كثيرة، وهذه ربما لا يحبونها.

وعلى هذا فالعمل يجب أن ينصب حول انشغالات الشعب، وستمنح فرصة للأحزاب التي هي اليوم منشغلة بمشاكلها الداخلية أكثر من انشغالها بالوطن، ولكننا لما غمرنا إلى هذه المرحلة والانتخابات لابد على الأحزاب أن تنظم نفسها وحتى في الدستور ستتغير قوانين كثيرة ومن جملتها قانون الأحزاب، وليس هذا وقته ولكن ستكون هناك مراجعة لدور الأحزاب ومهامها، حين تكون في المعارضة، وفي الأغلبية وفي تطبيق القوانين الداخلية للأحزاب وغير ذلك، وهكذا تتضح الأمور ونجد بالتالي الطريق الصحيح.

هذه هي كلمتي بهذه المناسبة في اختتام هذه الدورة البرلمانية، صحيح أنه اختتام للدورة ولكننا نبقي كمواطنين وكمناضلين متواجدين دائماً في الساحة السياسية خاصة في هذه المرحلة، ومجندين لخدمة البلاد، وفي الكلمة الأخيرة أقول: يحيا الشعب الجزائري (تصفيق)، تحيا الجزائر (تصفيق) والمجد والخلود لشهداء الأبرار (تصفيق).

والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

شكراً؛ إذن طبقاً لأحكام:

- الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور؛

- والمادة 5 من القانون العضوي رقم 12-16، الذي

يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ أعلن رسمياً عن اختتام الدورة البرلمانية العادية 2018-2019 في مجلس الأمة.

شكراً للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الثامنة والأربعين صباحاً

أمام 16 مجلس شيوخ أوروبي وروسيا وسويسرا و6 بلدان إفريقية، وخلال المحادثات المباشرة ذكرت الفرنسيين بمواقف الجزائر إبان الثورة، وفي المفاوضات حين تفاوضنا معهم، لم نقبل أي وسيط بيننا وبينهم، قلنا لما نتفاوض نحن نعرفكم وتعرفوننا، ولا داعي لأي وساطة بيننا من الأصدقاء والأشقاء حينها، نعم هم أمدونا بالسلاح والمال وسياسيا ولكن شؤون الجزائر مع فرنسا نحن نتكفل بها حفاظا على قرارنا السياسي، وقد رأينا تجارب العالم وأحسن مثال هو فلسطين، منذ 74 سنة وهم يتفاوضون باسمها وباسم شعبها وقيادتها، فأين هي فلسطين؟ قسموها، وحتى إنهم منعوا وحدتها، لذلك فنحن من قديم نعلم أن المحافظة على قرارنا السياسي هو الأساس، والجزائري معروف عنه أنه إذا ذهب إلى الخارج فإنه يذهب ورأسه دائماً مرفوع.. (تصفيق).

على كل، هناك أشياء كثيرة ولكن بهذه المناسبة أوجه نداءً، كمجاهد ليس كمسؤول، وأطلب من الإخوة الذين هم في المعارضة وفي كل مكان، من المثقفين والمجتمع المدني، ومن هم منشغلون بالقضية الجزائرية أن يضعوا في الحسبان الجزائر قبل كل شيء، والمحافظة على وحدتها، عدم التدخل في شؤوننا الداخلية وأن يكون الاختيار جزائرياً، بناء الدولة الجزائرية بمعطياتها وبديمقراطية حقيقية، هذه هي المحاور الكبرى، والباقي كله جزئيات، لأن هذه المرحلة هي مرحلة هامة، هناك الأهم وهناك المهم ونحن الآن في الأهم، ونحن عندما نتجاوزها بالحوار الجاد المسؤول إلى الانتخابات الرئاسية، نمر إلى مرحلة أهم وهي بناء الدولة، فعندما يأتي رئيس منتخب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تشرف عليها لجنة مستقلة من البداية إلى النهاية، وتعلن نتائجها، حينها سيكون الدستور هو أول الأسس، طبعاً نحن قبل الانتخابات نكون على علم بالمرشحين، وبرامجهم، وبتصورهم للدستور المقبل، وفيه - كما كنت أقول في البداية - نحافظ على الثوابت: نوفمبر وقسما والعلم.. (تصفيق) والباقي فكل له رأيه، ولما نحافظ على هذا نكون قد بنينا جمهورية ثانية أو دولة جديدة أو تسمية أخرى، المهم هو المحتوى والحفاظ على الثوابت.

طبعاً بعدما يستفتي الشعب حول الدستور تأتي مرحلة بناء المؤسسات ومهامها، وكما قلت في البداية، نفصل بين الحكم والدولة وتكون هناك انتخابات تشريعية مباشرة بعد انتخاب الرئيس، ولكن في هذه المرحلة الأهم هو تنظيم الانتخابات، من خلال لجنة مكونة من القضاة والمجتمع

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 1 ذو القعدة 1440
الموافق 4 جويلية 2019

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587